



تفق إيران المليارات من الدولارات كل عام لـإسناد الديكتاتور السوري بشار الأسد، وذلك وفقاً لمبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا وغير ذلك من الخبراء بالخارج. وتأتي تلك التقديرات أكبر بكثير مما أشارت إدارة الرئيس باراك أوباما، المنشغلة حتى أستانها بالتفاوض حول المصفقة النووية مع حكومة طهران، إلى ما تتفقه الجمهورية الإسلامية في تعزيز سياسات زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط.

صرحت لي، يوم الاثنين، الناطقة الرسمية باسم ستيفان دي ميستورا، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، أن المبعوث الخاص يقدر إنفاق إيران بما يقرب من 6 مليارات دولار في العام على حكومة الأسد.

وبعض الخبراء الآخرين ممن تحدثت معهم يقدرون المبلغ بأكثر من ذلك. حيث قال نديم شهادي، مدير مركز فارس للدراسات الشرق أوسطية لدى جامعة تافتس الأمريكية، إن أبحاثه تشير إلى أن إيران أنفقت مبالغ تتراوح بين 14 إلى 15 مليار دولار في صورة مساعدات عسكرية واقتصادية إلى نظام دمشق الحاكم في الفترة بين عامي 2012 و2013. تقوض تلك الأرقام الواردة من مزاعم إدارة الرئيس أوباما وكبار المسؤولين في حكومته الذين يشرون إلى أن إيران لا تنفق إلا مبالغ زهيدة لتناول مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

وفي حين أن الإدارة الأمريكية لم تفصح قط عن تقديراتها لحجم الإنفاق الإيراني لـإسناد نظام الأسد في سوريا وغيرها من حلفائها في الشرق الأوسط، إلا أن أوباما قال في حديث له الأسبوع الماضي مع القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي: «إن الخطير الذي تواجهه المنطقة من إيران ليس بسبب كثرة الأموال. إن ميزانيتهم – الميزانية العسكرية – تبلغ 15 مليار دولار، مقارنة بـ150 مليار دولار هي حاصل الميزانيات العسكرية لدول الخليج العربي مجتمعة». غير أن الخبراء ينظرون إلى القضية من زاوية مغايرة.

فقد جاء تقرير لدى مجلة «كريستيان ساينس مونيتور» الشهر الماضي، ليفيد بأن دي ميستورا أخبر أحد المراكز البحثية في واشنطن العاصمة، بأن إيران كانت تنفق من الأموال ما يفوق بثلاثة أضعاف قيمة ميزانيتها العسكرية – ما يوازي 35 مليار دولار سنوياً – لدعم نظام الأسد في سوريا. وحينما سئلت جيسي شاهين، الناطقة الرسمية باسم المبعوث الأممي الخاص، حول تلك المسألة، جاء ردتها عبر رسالة بالبريد الإلكتروني تقول فيها: «قدر المبعوث الخاص إنفاق إيران لمبلغ 6 مليارات دولار سنوياً لـإسناد نظام الأسد في سوريا. ولذا، فإن المبلغ المذكور هو 6 مليارات وليس 35 مليار دولار». في كلتا الحالتين، فإن الرقم كبير بحق. وقد أعرب أعضاء كثر في الكونغرس الأميركي وكثير من حلفاء الولايات المتحدة في

المنطقة عن قلقهم من السيولة المالية الضخمة التي تتوقعها إيران كشرط من شروط صفقتها النووية المزمع التوقيع عليها هذا الصيف. ولقد صرّح أوباما بنفسه قائلاً إن هناك ما لا يقل عن 150 مليار دولار من أموال الدولة الإيرانية مجمدة في البنوك الخارجية كجزء من حزمة العقوبات الدولية المفروضة عليها. فإذا ما أنفقت إيران مليارات الدولارات من مواردها المحدودة والمقيدة في الوقت الراهن على إسناد دعم وكلائها في الشرق الأوسط، فسوف تتبع انتهاج نفس السياسة وبضراوة أكبر إذا ما رفعت عنها العقوبات الدولية.

ولا تتفق إدارة الرئيس أوباما مع ذلك الطرح. حيث تقول إن المبالغ التي تنفقها إيران على إلحاق الضرر بمختلف دول المنطقة قليلة للغاية، بحيث إن أي تخفيف مستقبلي لحزمة العقوبات الدولية المفروضة لن يحدث الفارق أو الأثر المتوقع في سلوكياتها السياسية. صرّح جاك ليو، وزير الخزانة الأميركي، في مؤتمر أشرف عليه صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلي هذا الأسبوع، قائلاً: «حتى مع معاناة الاقتصاد الإيراني من العقوبات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن إيران كانت قادرة على المحافظة على مساعداتها (المعقولة) للإرهابيين وغيرهم من الوكالء. وتبقى الحقيقة المؤسفة أن تكلفة تلك المساعدات صغيرة بما فيه الكفاية، مما يستلزم منها البقاء حذرين في وجود الاتفاق النووي أو عدمه من حيث استخدام أدوات أخرى لردع تمويل الإرهاب وزعزعة الاستقرار المنطقة هناك».

يقول شهادى وغيره من الخبراء إن الأرقام المطروحة من جانبهم ليست إلا تقديرات، وذلك لأن النظام في طهران لا يعلن عن ميزانية قوات الحرس الثوري أو عن الإعانات الكاملة المقدمة إلى حلفائه. ورغم ذلك، يوضح شهادى أن الدعم الإيراني لسوريا اليوم كبير للغاية، خصوصاً فيما يتعلق بخطوط الائتمان المالي، والإعانات النفطية، وغير ذلك من أنواع المساعدات الاقتصادية التي توفرها إيران لنظام الأسد.

أخبرني السيد ستيفن هايدمان في وقت مبكر من هذا العام، وكان نائباً لرئيس الأبحاث التطبيقية حول الصراع لدى المعهد الأميركي للسلام، أن قيمة التحويلات النفطية الإيرانية، وخطوط الائتمان المالي، وتكليف الأفراد العسكريين، وإعانات الأسلحة المقدمة إلى الحكومة السورية تتراوح بين 3.5 إلى 4 مليارات دولار سنوياً. وقال إنه لا يعلم كم أنفقت إيران على دعم «حزب الله» اللبناني وغير ذلك من الميليشيات المقاتلة لمعارضي الأسد في سوريا. وتتابع هايدمان يقول إنه يقدر إجمالي الدعم المقدم من إيران إلى الأسد بقيمة تتراوح بين 15 إلى 20 مليار دولار سنوياً. وكان التقرير الأخير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، الأسبوع الماضي، صريحاً حول الآمال التي تصبو إيران لتحقيقها من خلال إتفاقاتها المذكورة: «لم تغير إيران بشكل جوهري من سياسة الأمن القومي أو الاستراتيجية العسكرية الوطنية خلال العام الماضي.

إذا انتهى الأمر بإيران لقبول الاتفاق حيال برنامجها النووي، فسوف تشهد فيضاناً من الأموال يمكنها من متابعة أجندتها الإقليمية.

الشرق الأوسط

المصادر: